

## تفسير البحر المحيط

@ 326 والألف . وعن الحسن أيضاً { سُكَارَى } بسكر وقال أو لا ترونها على خطاب الجمع جعلوا جميعاً رائيين لها . ثم قال { وَتَرَى } على خطاب الواحد لأن الرؤية معلقة بكون الناس على حال السكر ، فجعل كل واحد رائياً لسائرهم غشيم من خوف عذاب الله ما أذهب عقولهم وردهم في حال من يذهب السكر عقله وتمييزه ، وجاء هذا الاستدراك بالإخبار عن { عَذَابُ اللّٰهَ } أنه { شَدِيدٌ } لما تقدم ما هو بالنسبة إلى العذاب كالحالة اللينة وهو الذهول والوضع ورؤية الناس أشباه السكرى ، وكأنه قيل : وهذه أحوال هينة { وَلاَ كِنٌ } عَذَابِ اللّٰهَ شَدِيدٌ { وليس بهين ولا لين لأن لكن لا بد أن تقع بين متنافيين بوجه ما وتقدم الكلام فيها . .

{ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللّٰهَ } أي في قدرته وصفاته . قيل : نزلت في أبي جهل . وقيل : في أبي بن خلف والنضر بن الحارث . وقيل : في النضر وكان جدلاً يقول الملائكة بنات الله ولا يقدر الله على إحياء من بلى وصار تراباً والآية في كل من تعاطى الجدال فيما يجوز على الله وما لا يجوز من الصفات والأفعال ، ولا يرفع إلى علم ولا برهان ولا نصفه . والظاهر أن قوله { كُلُّ شَيْءٍ طَائِفٌ مِّن رَّيْدِ } هو من الجن كقوله { وَإِن يَدْعُونَ إِلاَّ شَيْءًا مَّيِّتًا مَّا يَدْعُونَ } . وقيل : يحتمل أن يكون من الإنس كقوله { شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ } . .

لما ذكر تعالى أهوال يوم القيامة ذكر من غفل عن الجزاء في ذلك اليوم وكذب به . وقرأ زيد بن علي { وَيَتَّبِعْ } خفيفاً ، والظاهر أن الضمير في { عَالِيَهُ } عائد على { مِن } لأنه المحدث عنه ، وفي { أَنزَّهُ } و { تَوَلَّاهُ } وفي { فَإِنزَّهُ } عائد عليه أيضاً ، والفاعل يتولى ضمير { مِن } وكذلك الهاء في { يَضِلُّهُ } ويجوز أن تكون الهاء في هذا الوجه أنه ضمير الشأن ، والمعنى أن هذا المجادل لكثرة جداله بالباطل واتباعه الشيطان صار إماماً في الضلال لمن يتولاه ، فشأنه أن يضل من يتولاه . وقيل : الضمير في { عَالِيَهُ } عائد على { كُلُّ شَيْءٍ طَائِفٌ مِّن رَّيْدِ } قاله قتادة ولم يذكر الزمخشري غيره ، وأورد ابن عطية القول الأول احتمالاً . وقال ابن عطية : ويظهر لي أن الضمير في { أَنزَّهُ } الأولى للشيطان والثانية لمن الذي هو للمتولي . قال الزمخشري : والكتبة عليه مثل أي إنما { كِتَابٌ } إضلال من يتولاه { عَالِيَهُ } ورقم به لظهور ذلك في حاله . .

وقرأ الجمهور { كِتَابٌ } مبنياً للمفعول . وقرء { كِتَابٌ } مبنياً للفاعل أي كتب

□ . وقرأ الجمهور : { أَزَّهَهُ } بفتح الهمزة في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله ، { فَايَزَّهَهُ } بفتحها أيضاً ، والفاء جواب { مِّنْ } الشرطية أو الداخلة في خبر { مِّنْ } إن كانت موصولة . و { فَايَزَّهَهُ } على تقدير فشأنه أنه { يَضِلُّهُ } أي إضلاله أو فله أن يضل . .

وقال الزمخشري : فمن فتح فلأن الأول فاعل { كَتَابَ } بعني به مفعولاً لم يسم فاعله ، قال : والثاني عطف عليه انتهى . وهذا لا يجوز لأنك إذا جعلت { فَايَزَّهَهُ } عطفاً على { أَزَّهَهُ } بقيت بلا استيفاء خبر لأن { مِّنْ تَوَلَّاهُ } من ، فيه مبتدأة ، فإن قدرتها موصولة فلا خبر لها حتى يستقل خبراً لأنه وإن جعلتها شرطية فلا جواب لها إذ جعلت { فَايَزَّهَهُ } عطفاً على { أَزَّهَهُ } ومثل قول الزمخشري قال ابن عطية قال { وَأَزَّهَهُ } في موضع رفع على المفعول الذي لم يسم فاعله ، وأنه الثانية عطف على الأولى مؤكدة مثلها ، وخطأ خطأ لما بيناه . وقرأ الأعمش والجعفي عن أبي عمرو و { أَزَّهَهُ } { فَايَزَّهَهُ } بكسر الهمزتين . وقال ابن عطية : وقرأ أبو عمرو { أَزَّهَهُ مِّنْ تَوَلَّاهُ } فَايَزَّهَهُ يَضِلُّهُ { كَتَابَ } بالكسر فيهما انتهى ، وليس مشهوراً عن أبي عمرو . والظاهر أن ذلك من إسناد { كَتَابَ } إلى الجملة إسناداً لفظياً أي { كَتَابَ } عليه هذا الكلام كما تقول : كتب إن □ يأمر بالعدل . وقال الزمخشري : أو عن تقدير قبل أو على المفعول الذي لم يسم فاعله الكتب ، والجملة من { أَزَّهَهُ مِّنْ تَوَلَّاهُ } في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله لقل المقدره ،